

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٧٦

الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كافاندو (بور كينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دلغوف
	إندونيسيا السيد كليب
	إيطاليا السيد مانتوفاني
	بلجيكا السيد غرولس
	بنما السيد أرياس
	الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	الصين السيد دو شياكونغ
	فرنسا السيد ريبير
	فيت نام السيد لي لونغ منه
	كرواتيا السيد يوريكا
	كوستاريكا السيد أورينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كواري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي كارلو

جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

(S/2008/601) وتشاد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-51165 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2008/601)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المتعلق بجدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المعتادة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، معالي السيد ديودوني كوبو يايا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوبو يايا (جمهورية أفريقيا الوسطى) والسيد علامي (تشاد) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، الوارد في الوثيقة S/2008/601.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وأعطيه الكلمة.

السيد أنجلو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

ويتناول التقرير التطورات الأساسية في المجالات المتعلقة بالسياسة، والحالة الأمنية، والشواغل الإنسانية منذ التقرير الأخير للأمين العام الصادر في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/444). كما يتشاطر نتائج العملية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لاستعراض نصف المدة لتنفيذ القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) والتوصيات المتعلقة بالترتيبات في أعقاب نهاية ولاية القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وقبل أن أقدم موجزا عن العناصر الأساسية لمفهوم عمليات وجود الأمم المتحدة الممكن بعد نهاية ولاية القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي، أود أن أشير إلى الحالة في شرق تشاد والشمال الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير.

والقدرات الوطنية الضرورية للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز الإدارة المحلية واستعادة سيادة القانون. غير أن أهم عائق أمام العودة يتمثل، أولا وقبل كل شيء، في مشكلة الأمن.

وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بتوفير الأمن والدعم السوقي والمعلومات الأمنية لمجتمع العاملين في المجال الإنساني، غير أن حماية المدنيين تظل مصدر قلق بالغ. فالقرى تتعرض للهجمات بصورة منتظمة، ولا يزال الإفلات من العقاب مسألة خطيرة ونادرا ما يتم التحقيق في الأعمال الإجرامية أو غالبا ما يرفض، بالنظر إلى ضعف السلطات القضائية. وفي أغلب الأحيان تشكل الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال، أشد الفئات تضررا. ويُزعم أن المتمردين يستخدمون مخيمات اللاجئين كآماكن للراحة والتجنيد. وتُستهدف مخيمات اللاجئين ومواقع الأشخاص المشردين والقرى لأغراض التجنيد الإجباري، لا سيما تجنيد الأطفال.

وإلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حاليا بجرد لحالات تجنيد الأطفال في شرق تشاد، بتعاون وثيق مع الوزارات التشادية المعنية. وقد بدأ الجزء الأول من تلك الممارسة، وينبغي الانتهاء من هذه العملية في حد ذاتها في مطلع تشرين الأول/أكتوبر.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب القول إن الحالة الأمنية في منطقة فاكاجا في الشمال الجنوبي للبلد لا تزال متقلبة. وقد شجع وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والقوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز وجودها الإداري في المنطقة، غير أن الحالة لا تزال هشة

لا تزال الحالة في تشاد هشة. وقد أحرز بعض التقدم على الجبهة السياسية، بما في ذلك توقيع ٨ أحزاب إضافية على اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ المتعلق بالإصلاحات الانتخابية والمؤسسية. غير أن تنفيذ الاتفاق ظل محدوداً بعض الشيء، وينبغي أن نشجع مختلف الأطراف على التعجيل به.

ولم يحرز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق سيرت المبرم في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بين حكومة تشاد وجماعات المعارضة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يزداد عدم الاستقرار وانعدام الأمن بعد فصل الأمطار الذي أوشك على النهاية، حين تصبح الطرق سالكة ويستأنف المتمرّدون أنشطتهم.

ولا تزال العلاقات بين تشاد والسودان متوترة، على الرغم من الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها مجموعة الاتصال المنشأة بموجب اتفاق داكار المبرم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. وعقدت المجموعة اجتماعا يوم ١٢ أيلول/سبتمبر وحقت نتائج إيجابية. وبالفعل، اتفقت تشاد والسودان في تلك المناسبة على تبادل السفراء وإعادة فتح سفارتيهما قبل الاجتماع المقبل لمجموعة الاتصال. وشكل قرار عقد ذلك الاجتماع في أنجينا تدبيرا آخر من تدابير بناء الثقة. ويجب الآن إجراء حوار سياسي مكثف على أعلى مستوى - سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي - من أجل الإبقاء على الزخم الذي تم تحقيقه في أسمر. ويجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لدعم العملية بفعالية متجددة، لأنها لا تزال هشة.

وتضم منطقة شرق تشاد حاليا أكثر من ٢٩٠ ٠٠٠ من اللاجئين وأكثر من ١٨٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا، الذين لا يزالون يعتمدون على المساعدات الإنسانية لضمان بقائهم. وتم إيقاف العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا جراء انعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية

يجعل في الإمكان إنجاز العمل في أبيشي وفارشانا وغوز بيضا. وبعد إتمام ذلك، سوف يتسنى النشر الكامل على أرض الواقع. وبالرغم من أن نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لن يكتمل حتى كانون الأول/ديسمبر، فإن تأثير وجودنا بدأ يظهر بالفعل في شرقي تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وأريد أن أسلط الضوء على تعاوننا الممتاز وعلاقاتنا الممتازة مع حكومي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومع الوكالات التابعة للأمم المتحدة وشركائنا الآخرين في منطقة عملياتنا.

وفيما يتعلق بنشر المفزة الأمنية المتكاملة، تواصل البعثة العمل عن كثب مع السلطات التشادية على الإسراع بتدريب أفراد هذه المفزة ونشرهم. وقد دربت البعثة ثلاثمائة وثمانية عشر من أفراد المفزة، وتم اختيار المجموعة القادمة من أفرادها وسيبدأ تدريبهم في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

واضطلعت شرطة الأمم المتحدة وأفراد المفزة الذين أتموا تدريبهم حديثاً بمجموعة من مهام الاستطلاع في مواقع نشرهم المقبلة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، كان ٢٨ من أفراد المفزة في مواقعهم بأبيشي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر أضيف إليهم ٤٤ آخرون من أفراد المفزة؛ وهم يقومون الآن بمهام سابقة على النشر في أماكن أخرى في شرق تشاد. وهكذا يوجد الآن ٧٢ من أفراد للمفزة في الميدان بشرق تشاد، تحت إشراف شرطة الأمم المتحدة وضباط من البعثة. وبالرغم من التوقيع على مذكرة التفاهم مع الحكومة بشأن المفزة في ١٤ آب/أغسطس، فلم يوقع بعد المرسوم الرئاسي المنشئ للمفزة رسمياً. وفي غياب هذه الوثيقة، التي تعترف بالوضع القانوني للمفزة في إطار القانون المحلي، لن يتسنى النشر الكامل للمفزة، التي تأخر وجودها في الميدان. غير أنه يُعترم نشر أفراد المفزة الذين سبق تدريبهم في شرق تشاد حسبما هو متوقع عندما يوقع المرسوم الرئاسي، وهو أمر يمكن أن يتم في الأيام المقبلة.

ويجب دعمها. ولكن وصول العاملين في المجال الإنساني إلى مخيم سام واندجا للاجئين لا يزال ينطوي على مشاكل وكثيراً ما تتعرض قوافل المنظمات غير الحكومية للهجوم والتهديد.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. فحتى ١٨ أيلول/سبتمبر، حصلت البعثة على ٧٦٨ موظفاً من بين الموظفين المأذون بهم البالغ عددهم ١٠٥٠، بما في ذلك ٢١٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٤٥ من ضباط الاتصال العسكريين. وينتشر حالياً ٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة في الميدان خارج أنجيمينا. ولدينا الآن ٣٧ في أبيشي، وخمسة في بانغوي، وسبعة في فارشانا وفي غوز بيضا، واثان في إيريا. وينتشر القسم المدني من البعثة حالياً في جميع القطاعات: نجامينا وأبيشي وفارشانا وغوز بيضا وإيريا وبيراو وبانغوي. ونواصل نشر أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين كلما تم البناء وتوافرت البنية التحتية اللوجستية.

وتشمل اتفاقات دعم البعثة الحالية عقداً للتشيد موقعاً مع "باسيفيك آر كيتيكس وإنجنيرز"، واتفاقاً تقنياً مع القوة العسكرية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى) لتقديم الدعم لموظفي الأمم المتحدة العاملين في مخيمات قوة الاتحاد الأوروبي، وعقوداً موقعة مع جهات محلية لتوريد المؤن من الوقود والأغذية.

ويجري بناء مراكز الشرطة والمكاتب وأماكن الإقامة وغيرها من الهياكل الأساسية بالرغم من شدة الأوضاع في فصل الأمطار. وبالرغم من أن الأمن يمكن أن يتدهور مع وصول فصل الجفاف، فمن شأن فصل الجفاف أن يعجل ببناء مراكز الشرطة في المواقع النائية مثل إيريا وباهاي وأن

المشردين داخليا. وعلى سبيل المثال، سيبدأ في يوم الاثنين التدريب الجديد لـ ٥٠ من الشرطيات وأفراد الدرك الإناث؛ وستعمل أيضا بصفتهن من أفراد المفزة.

وما برحت علاقاتنا ممتازة وتعاوننا ممتازا مع قوة الاتحاد الأوروبي. وفي حالة موافقة المجلس على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/601)، سوف تتخذ البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي التدابير الضرورية لمنع حدوث فراغ أمني خلال عملية الانتقال من القوة إلى ما يُنتظر أن يكون قوة تابعة للأمم المتحدة. ولكي يكون هذا الانتقال سلسا قدر الإمكان، من الأهمية بمكان أن يتوافر الحد الأدنى على الأقل من قدرات النقل الجوي والقدرات الطبية والهندسية واللوجستية على أرض الواقع قبل أي نقل للمسؤولية. ومما قد يعجل إلى حد كبير بهذه العملية وضع بعض الوحدات المنشورة بالفعل في مسرح العمليات تحت قيادة الأمم المتحدة ونقل ملكية جميع المواقع والبنى التحتية التي أقامتها قوة الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة. كما أنه سيكون من الضروري ضمان توافر قوات إضافية ذات حد أدنى من قدرات العمليات من البلدان الأخرى المساهمة بالقوات، حتى يمكن أن يتم النشر بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩. وسوف يلزم أيضا لنجاح البعثة أن تحافظ على حيادها إزاء الصراعات الداخلية والخارجية وأن تتمتع بالحرية الكاملة في الحركة، بما في ذلك على طرق الإمداد الرئيسية في تشاد. وينبغي أن أضيف إن هذا يحدث بالفعل حتى الآن. وتفي حكومة تشاد بالتزاماتها وفاء كاملا من حيث حريتنا في التنقل في إقليمها الوطني.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، لن تكون لتوسيع نطاق البعثة لتشمل عنصرا عسكريا فعالية ما لم تضاف إلى ولاية البعثة الحالية تكليفها بدعم الجهات التشادية المعنية في التصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن فيما يتعلق بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد،

وإذا انتقلنا إلى سيادة القانون، فإن برنامج البعثة المعني بسيادة القانون يتعاون مع السلطات المحلية لتعزيز المؤسسات القضائية والمواءمة بين العدالة التقليدية والنظام القضائي المعاصر، وتيسير سبل وصول الجميع إلى العدالة، وذلك بدعم إنشاء المحاكم المتنقلة ومراكز الاستشارات القانونية الفعالة.

وانتقالا إلى الشؤون المدنية، موظفو الشؤون المدنية موجودون في الميدان ويعملون عن كثب بالتعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع السلطات المحلية. ويتمثل هدفهم الحالي بصفة أساسية في تيسير الحوار بين الطوائف. كما أننا نقوم عن طريق موظفي الشؤون المدنية بعدد من المشاريع السريعة الأثر التي ترمي إلى تعزيز مؤسسات الحكم المحلي. وتندرج هذه المشاريع ضمن مجال الإدارة والعدالة والسجون، وهي لا تتنافس مع المشاريع التي تضطلع بها الجهات العاملة في المجال الإنساني، بل تكملها.

وفي مجال حقوق الإنسان، تابع مسؤولو حقوق الإنسان بالبعثة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وحققوا فيها، بما فيها بعض الحالات المستمرة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد اللاجئين والمشردين، ولمواصلة أطراف الصراع استخدام الجنود الأطفال في شرق تشاد وفي السودان. ونعتقد أن موظفي الاتصال في المجال الإنساني التابعين لنا يقومون بأعمال ذات أهمية بالغة من حيث الاهتمام باحتياجات الجهات الفاعلة في هذا المجال والاستجابة لمتطلباتها المتعلقة بالأمن والمعلومات الأمنية.

وفي إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عززت البعثة آلياتها للتنسيق مع الوزارات المعنية في تشاد من أجل زيادة عدد النساء المشاركات في المسائل الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين ومواقع

التي قام بها إلى بلدنا في حزيران/يونيه. فتلك الزيارة كانت مفيدة للغاية.

الصورة التالية تظهر رئاسة اجتماع فريق اتصال داكار في أسمرأ، وتضم وزير خارجية إريتريا ووزير خارجية ليبيا. وهذه الصورة تسلط الضوء على أهمية دعم عملية داكار.

والصورة التالية تشبه الصورة السابقة، باستثناء أننا نستطيع هنا أن نرى وفد تشاد وجها لوجه مع وفد السودان في الجانب الآخر. وينبغي أن أقول إن الوزيرين قضيا وقتا طويلا في تبادل الحديث في الأروقة.

ونشاهد في الصورة التالية واحدا من الاجتماعات المتتالية التي عقدناها مع السلطات المحلية. وتظهر هذه الصورة بالتحديد الاجتماع بين الممثل الخاص ونواب الولاية لمنطقة ودّاي لمناقشة المسائل الأمنية وطرق تعزيز قدرات نواب الولاية والسلطات الإدارية المحلية.

وفي الصورة التالية، نشاهد مع الأسف، مخيمات الأشخاص المشردين التي لم تتم إقامتها بالطريقة السليمة التي تقام بها مخيمات اللاجئين. وأعتقد أن هذه إحدى المسائل التي يجب أن نعالجها في المستقبل. ويتعين على البعثة وولايتها أن يوجها اهتماما أكبر لمسألة الأشخاص المشردين داخليا، وأن يؤمنا التوازن بين العناية المقدمة للاجئين وتلك المقدمة للأشخاص المشردين داخليا.

وسنشاهد صورا أخرى لمخيمات المشردين داخليا. ففي هذه الصورة، نشاهد الظروف التي يعيش فيها المشردون داخليا، وتظهر الأكواخ في مقدمة المشهد. وتظهر الصورة التالية أيضا الأكواخ التي يعيش فيها المشردون داخليا. وليست لدي صور للاجئين، ولكننا نستطيع أن نرى بسهولة أن الظروف في مخيمات اللاجئين أفضل قطعاً منها في مخيمات المشردين داخليا.

لا تزال الأمم المتحدة على استعداد لتعزيز آلياتها ضمانا لتهيئة مناخ من الاستقرار والسلام.

وإذا ما قرر مجلس الأمن أن يأذن بنشر قوة تابعة للأمم المتحدة لتحل محل قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو الذي تطلبه حكومتا جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكما تطلب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في أفريقيا الوسطى، سوف يتعين تقييم احتياجات هذه القوة ودورها بدقة.

ولا يزال قرار مجلس الأمن بالغ الأهمية لاستقرار تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. فالخطر الأمني، ولا سيما من جانب الجماعات الإجرامية المدججة بالسلاح، ما زال يمثل مشكلة كبيرة في منطقة العمليات. وقد أحدثت قوة الاتحاد الأوروبي بما لها من دور رادع أثرا إيجابيا، وبالنشر المفرزة وشرطة الأمم المتحدة، يمكننا أن نأمل في مزيد من تعزيز الأمن. إن الجهود المكثفة المبذولة من فصيلة الأمن المتكاملة، والسلطات المحلية، وشرطة الأمم المتحدة، ومن عناصر الأمن، والشؤون الاجتماعية، وحقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي، ستكون حاسمة في استعادة الظروف الآمنة وتهيئة ظروف حياة أكثر أمانا للاجئين والمشردين داخليا والسكان المحليين، وفي تسوية التوترات المحلية.

ولكن ليس من المتوقع أن تحدث عودة واسعة النطاق للاجئين والأشخاص المشردين في المستقبل القريب. وبدون تحسن الظروف الأمنية ووجود إدارة محلية فعالة وقائمة على المشاركة، لا يمكن تأمين العودة الآمنة لمن تعرضوا لآثار الصراع لفترة طويلة.

وأود أن أعرض عليكم بسرعة بعض الصور القليلة. وأريد أن أقدمها كتعبير عن شكرنا لمجلس الأمن على الزيارة

جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن من شأنها أن تؤدي إلى السلام والاستقرار هناك.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم ويؤيد التوصيات الواردة فيه. ومن بين تلك التوصيات ما يتعلق بتحليل البيانات، والعلاقات بين الفرقاء، والظروف الجغرافية الصعبة للعاملين في الميدان، والعقيدة القائمة على وجود القوات الخارجية، والفترة الانتقالية بين نهاية ولاية القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي، وانتقال المسؤولية إلى بعثة الأمم المتحدة المعززة، وهي مسائل تحدد طبيعة ما يجري في الميدان وتتطلب النظر الجدي فيما يجري هناك. ويشير التقرير من جملة أمور أخرى، إلى أنه فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ موقفا إزاء التوصيات التي ستقدمها الأمانة العامة بشأن النتائج المترتبة في فترة ما بعد وجود القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم الملاحظات التالية.

كما يعلم المجلس، إن جمهورية أفريقيا الوسطى خارجة من صراع متكرر استمر لفترة تزيد على عقد من الزمان. وهي تستعيد عافيتها بخطى بطيئة ولكن ثابتة بفضل المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، نحن الآن في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ومنذ ١٢ حزيران/يونيه، أدرجت جمهورية أفريقيا الوسطى في جدول أعمال لجنة بناء السلام، مما شكل مصدر تشجيع كبير لنا. لقد انخفض عدد بؤر التوتر إلى حد كبير، وتم إحراز تقدم هام في الحوار والمصالحة. وجرى إصلاح المالية العامة، ويجري تطوير عملية إصلاح القطاع الأمني، وشرع في برامج فترة ما بعد انتهاء الصراع. وقد حددت الدولة أولوياتها فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وخطط التنمية المرسومة.

وتظهر الصورة التالية أحد ضباط التدريب في الفصيلة الأمنية المتكاملة. ويجب أن أقول إن اختيار المتدربين لدى الفصيلة الأمنية المتكاملة يخضع لعملية اختيار دقيقة، سواء تم الاختيار من الدرك أو من الشرطة. وقد استثمرت الحكومة كثيرا في اختيار المرشحين ونحن معجبون بمستوى الأشخاص الذين ندرهم.

وقد دربنا أيضا المدربين الوطنيين، ولذا لا تقتصر عملية التدريب على مدربي الأمم المتحدة، بل يقوم بها أيضا ضباط من الشرطة والدرك الوطني الذين قمنا بتدريبهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيكتور دا سيلفا أنجيلو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد ديودوني كومبو يايا.

السيد كومبو يايا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): إن وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أقوده، سعيد برؤية مجلس الأمن برئاسة بوركينافاسو، بينما ينظر المجلس في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2008/601). ويود وفد بلدي أن يشكر الرئيس وأعضاء المجلس، قبل كل شيء، على تكريمهم بمنحنا فرصة الإدلاء ببيان بشأن موضوع يهم بلدنا إلى حد كبير، وهو وجود القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في الجزء الشمالي الشرقي من بلدنا.

إن السيد فيكتور دا سيلفا أنجيلو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، قد قدم لنا للتو إحاطة إعلامية مميزة وحافلة بالحقائق التي ينبغي للمجلس أن يسترشد بها خلال مداولاته. ورؤية المنطقة التي يسودها الاستقرار والأمن يعود الفضل فيها إلى البعثة. والبعثة تمتلك الإمكانيات التي إذا ما أحسن استخدامها في شرق تشاد وفي شمال شرق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد كومبو يايا، على العبارات الطيبة التي وجهها إلى رئاسة المجلس. ومرة أخرى، نعرب له عن ترحيبنا به في نيويورك.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر المجلس على إتاحتها لنا فرصة التعبير عن موقف بلدنا فيما يتعلق بالتقرير قيد النظر بطبيعة الحال، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمسألة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (البعثة) والقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى) والاستعاضة عنها بعملية للبعثة بعد تمديد أجلها وتزويدها بعنصر عسكري.

وقد طلبنا الكلمة لنقدم بعض الإيضاح، لأنه يبدو لنا أن وجهة نظرنا إلى حد ما لم يتم عرضها بشكل كاف في تقرير الأمين العام (S/2008/601). وبعد سماعنا بعض الملاحظات هنا وهناك في وسائل الإعلام، نجد أن لدينا بعض تفاصيل نقدمها لأعضاء المجلس.

ولكننا نود أولاً أن نؤكد مجددا استعداد الحكومة التشادية للتعاون ولتيسير سبل وصول المجتمع الدولي إلى الجزء الشرقي من بلدنا لمساعدة اللاجئين والمشردين وحمايتهم، وكذلك للترحيب بهم في وطنهم، فنحن أحيانا ننسى أنهم ضحايا لهذه الحالة.

وقد تساءلنا في وقت من الأوقات وعلى أعلى المستويات عن جدوى وفعالية هذه العملية. وجرت بعض التكهنات المغرضة مؤداها أننا نأسف لحياة قوة الاتحاد الأوروبي، بينما قالت جهات أخرى إن القوة هناك لتحمي الحكومة في نجامينا وذلك لوجود عدد كبير من الأشخاص من بلد صديق ضمن أفرادها. وليس الأمر كذلك. فللقوة

إن الإنجازات التي حققتها بفضل وجود القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي، يجب المحافظة عليها وتوطيدها، بما في ذلك استتباب الهدوء في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وفضلا عن ذلك، فإن إعادة بناء البلد ينبغي أن تتم على مراحل، خاصة وأن مؤسساتها الإدارية ظلت في فترة انهيار طويلة.

ونظرا لحالة الضعف التي يمر بها بلدنا فيما يتعلق بالأمن والشؤون الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ولأن عملية إصلاح القطاع الأمني ما زالت في مراحلها الأولى، أود أن أكرر التأكيد، باسم حكومة بلدي، على أملنا في استمرار وجود وحدة عسكرية تحت علم الأمم المتحدة في الجزء الشمالي الشرقي من بلدنا، كما قال الرئيس بوزيزي أثناء زيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المنطقة في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر. وهذا الوجود ترغب به أيضا الوكالات الإنسانية العاملة في المنطقة. وبناء على ذلك، يحرص وكيل الأمين العام أيضا على استمرار حماية العاملين في الحقل الإنساني، مما يجعل استمرار وجود الوحدة العسكرية أمرا ضروريا.

ولذلك، فإنني أطلب من مجلس الأمن أن يوافق على التوصيات المتعلقة ببقاء الوحدة العسكرية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. إن عودة الهدوء التي سعيينا إليها بكل إخلاص لا ينبغي أن تقلل من يقظتنا فيما يتعلق بانتشار الصراع من مناطق أخرى. كما يتعين علينا المحافظة على بيئة مستقرة وآمنة لكل أفراد الأمم المتحدة العاملين في المنطقة. ولذلك، فإن ذلك الوجود العسكري أمر حيوي.

وفي الختام، أود أن أحيي مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على كل الجهود التي لا تكل التي يبذلها لدعم الحكومة في عملية المصالحة والإنعاش في بلدي.

تتساءل عما تعنيه فكرة "الحماية". هل تستبعد التدخل المسلح لمقاومة أي توغل عسكري في المنطقة المحمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فنحن في تشاد نرى أنه شبيه بأن يُطلب إلى الحارس عدم الرد حين يتعرض الشخص الذي يحميه للعدوان. لذلك نصر على ضرورة الوضوح في تحديد ولاية البعثة الدولية، وخاصة بعدها العسكري. فنحن نواجه عسكريين مسلحين من قمة رأسهم حتى أطراف أصابعهم، ولا قبل للشرطة أو خفر الدرك بإيقافهم. وقوات الحكومة التشادية يساورها القلق إزاء الحالة على الحدود. وهكذا لا بد من تحديد الدور بوضوح تجنباً لأي سوء فهم.

ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه بعثة خاصة للغاية، بعثة طابعها إنساني في أساسه ولكنها ليست عملية تقليدية لحفظ السلام، ولا يجب أن نخيب أمل المجتمعات السكانية المعنية، أي المشردين واللاجئين، ومن يستضيفونهم. بل يجب أن نخدمهم وليس حكومة نجامينا. وما دامت العملية تم قبولها كعملية للأغراض الإنسانية من البداية، نود أن نتجنب أي انحراف دقيق من شأنه أن يضيف مزيداً من الارتباك بأن تناط بها ولاية سياسية تدعو للقيام بمساع حميدة معينة. فالاتفاقات السياسية والوساطات موجودة في أطر أخرى. فلتحترم الأطراف تلك الأشياء. ونحن نتكلم عن معارضة مسلحة، أما في بلدنا فتوجد معارضة ديمقراطية وحياة سياسية ديمقراطية. ونحاول أن نبني ونوطد سيادة القانون والديمقراطية لدينا. وكنا نفضل أن نتكلم عن "جماعات مسلحة" أو عن "متمردين" أو ما إلى ذلك، ولكن مصطلح "لمعارضة المسلحة"، الذي أظن أني قرأته في التقرير، ليس مناسباً في رأينا.

إن حكومة تشاد تنفذ اتفاق سرته مع الجماعات المسلحة تطبقها الحكومة في سياق اتفاق ١٣ آب/أغسطس الذي وقعناه مع الأحزاب السياسية. ولكن على النقيض مما يقال، ليس هذا الاتفاق مجرد اتفاق تقني لتنظيم

والبعثة ولاية شديدة التحديد، باللغة الواضحة. والأمر يتعلق بالفعالية وبوجود ولاية واضحة المعالم. فكلما كانت الولاية محددة بوضوح كلما زادت فعاليتها في مواجهة ما يصفه المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أنجيلو، بانعدام الأمن، الذي لا يزال يبعث على القلق. والأمر يتعلق أيضاً بمصير السكان المشردين والمهاجرين المخوف بالمخاطر، وارتفاع تكاليف المعيشة الذي يسببه الوجود الدولي الكبير، وإعادة الإعمار وعودة المشردين إلى مساقط رؤوسهم.

وأذكر أن رئيس تشاد أكد موافقته على وصول قوة الاتحاد الأوروبي تحديداً للتمكين من إعادة الإعمار وإعادة توطين المشردين في أماكنهم الأصلية، ولكن ذلك لم يحدث. ولعله قد بدأ من فوره فحسب. والعاملون في الحقل الإنساني يستهدفون والمعدات تجري سرققتها وتدميرها. فمن يلام على هذا؟ ليست حكومة تشاد، التي كثيراً ما تقدم كبش فداء في هذا الصدد.

إن مهمة المجتمع الدولي مهمة طويلة، تحتاج إلى كثير من الوقت لإعداد إطار آمن حقاً لمناطق محايدة ومناطق تأمين حقيقية تحت حماية البعثة الدولية. فالهدف يتمثل في تحييد تلك المناطق وجعلها آمنة لمنع أي من المتمردين، سواء في ذلك السودانيون أو التشاديون، من استغلال الحالة بالدخول إلى المناطق الآمنة ومخيمات اللاجئين لتجنيد الأطفال والاستيلاء على المؤن. والهدف هو حماية الناس من الإساءات. هذا هو واقع الأمر، إلا أنه بمجرد أن يشاهد متمرد سوداني يستغل الحالة ويتنقل في المنطقة، يوجه الاتهام إلى حكومة تشاد بدعم حركة التمرد السودانية.

وهذا كلام يفتقر إلى الدقة. فقد اضطرت تشاد إلى مد يد العون لحكومة السودان في حل أزمتها، بل ومحاربة التمرد، وعلى وجه الخصوص حركة العدالة والمساواة. ولكننا في مقابل ذلك عانينا الحالة التي يعلمها الجميع. لذلك

الأحيان - وبالتالي، حتى إذا لم تكن له صفة حفظ السلام، فإن من شأنه أن يساهم في تهيئة الظروف المؤاتية لعودة السلام إلى المنطقة.

وقبل أن أختتم، أرى لزما علي أن أناقش مسألة علاقاتنا مع جارنا السودان. أجل، لقد وقعنا اتفاقات في داكار، ومنذ ذلك الوقت، عقدنا عددا من الاجتماعات في إطار لجنة المتابعة. وفي الاجتماع الأخير الذي عقدناه مع حكومة السودان، التزمنا، بحضور المجتمع الدولي، بأن نعيد العلاقات الدبلوماسية، ومن المفهوم أن السودان هو الذي بادر إلى قطعها، وأن تشاد لن تتخلف عن الموافقة على إعادةتها.

وكما كانت في الماضي، فإن تشاد لديها الإرادة السياسية لمساعدة السودان على حل أزمته في دارفور بالوسائل السلمية. وبالتالي، نحن جاهزون لمساعدة أشقائنا في السودان، ويحدونا الأمل في أن ينتهي هذا النزاع - الذي سبب زعزعة الاستقرار في الجزء الشرقي من بلدنا ويهدد الأمن في المنطقة دون الإقليمية. إننا نؤمن بأنه بعد إيجاد حل لمسألة دارفور، سنتوقف عن الحديث بشأن انعدام الأمن في شرق تشاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لكي نستمر في مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

الانتخابات. بل له أيضا مضمون سياسي واقتصادي واجتماعي يأخذ بعين الاعتبار جميع المشاكل في تشاد ويوصي بحلول لها. ونميل إلى عرضه على أنه مجرد اتفاق انتخابي تقني، وهو ليس كذلك.

وأود أن أقول أيضا إن تشاد ورئيس جمهوريتها على استعداد لتقبل حلول قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة محل قوة الاتحاد الأوروبي. ولكننا نطلب إجراء المزيد من المشاورات بسبب هذه المسائل تحديدا، لكي نتمكن معا من تحديد مفهوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ونجاح العمليات العسكرية دون أن نشعر بأننا نتصرف بفعل الضغوط، بالإضافة إلى وجوب تحديد الولاية.

إننا نرحب باهتمام المجلس بالمسألة - ونحمد الله على ذلك - ونرحب بحقيقة أن المجلس أعرب عن نيته بتفويض إنشاء مكون عسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الوقت المناسب، كما قرأت في مقترح الأمين العام. ونأمل أن تبقى الأمور على مستوى القصد، بينما ننتظر توصل الأمين العام وتشاد إلى تفاهم مسبق بشأن الجوانب العملية والعملية لتلك المسألة. ولست راغبا قطعيا في ترك انطباع لدى المجلس بأن العملية لا طائل منها. إن العملية تلقى تأييد حكومة تشاد وهي مفيدة لسكان المنطقة المعنية. ويجب أن نحافظ على بقاء عملية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي. والأمر يتعلق بتحسينها وتأمين قيام الأمم المتحدة بتنفيذ ذلك في ظل أفضل الظروف الممكنة. وهذا هو هدفنا.

وصحيح أن وجود المجتمع الدولي في الجزء الشرقي من البلاد ينطوي على عامل الردع - الذي لا نراه في أغلب